

Distr.: General
19 January 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثانية والأربعون

(٣٠ آذار/مارس - ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

بيان مقدم من مؤسسة السكان العالمية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧

من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



بيان*

حقوق الشباب الجنسية والإنجابية

خلال العقدين الماضيين، اكتسبت الصحة الجنسية والإنجابية والحق فيها، بما فيها صحة وحقوق الشباب، مزيداً من الاعتراف في منابر من قبيل برنامج عمل القاهرة ومنهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية. غير أن العديد من هذه السياسات لم تتحول إلى إجراءات تُتخذ وموارد كافية تُخصص؛ ولم يتم إنفاذ القوانين بشكل متسق. واتضح أن من الصعب الحصول على تمويل كافٍ من الحكومات والوكالات الحكومية الدولية. ويخل المجتمع الدولي حالياً بموثوقية التزامه بعدم وفائه بالأهداف المالية. ولا تقدم البلدان المانحة حالياً سوى نصف المبلغ المتعهد به في برنامج عمل القاهرة (٣,١ بلايين دولار بدلاً من ٦,١ بلايين دولار المتعهد بها بحلول عام ٢٠٠٥). وانخفض دعم المانحين لوسائل منع الحمل والرفالات منذ عام ١٩٩٤، ويواجه العديد من البلدان حالياً نقصاً في الإمدادات^(١).

والجيل الحالي من الشباب هو أكبر جيل عرفه العالم على الإطلاق، مع وجود ما يناهز ١,٥ بليون شاب تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٤ عاماً في العالم، يعيش ١,٣ بليون منهم في البلدان النامية^(٢). ورغم أننا في عام ٢٠٠٩، فإننا لا نزال نلاحظ تراجعاً في كثير من الدول، حيث يُمنع التثقيف الجنسي ويُراقب، ويُحرم المراهقون من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحق فيها، ويُحال دون حصولهم على المعالجة من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية، ولا تزال المرأة تعاني من التهميش وسوء المعاملة، شأنها في ذلك شأن المثليات والمثليين ومشتبهى الجنسين ومغايري الهوية الجنسية.

وتمثلت الآثار المباشرة لحرمان الشباب عملياً من الصحة الجنسية والإنجابية وحقهم فيها في كونهم الأشد تضرراً من أشكال العدوى المنقولة بالاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - مع كون ما يناهز ربع الأشخاص المتعاشين مع عدوى الفيروس تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً، وتتراوح أعمار ثلث النساء المتعاشيات مع عدوى الفيروس بين ١٥ و ٢٤ عاماً (انظر A/60/61-E/2005/7). وتقل نسبة الشباب الذين لديهم

* صدر دون تحرير رسمي.

(١) صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقدم الوطني المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤-٢٠٠٤. جنيف، ٢٠٠٥.

(٢) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠٠٧.

معرفة أساسية بانتقال عدوى الفيروس عن ٤٠ في المائة^(٣). والشابات معرضات بشكل خاص لخطر العدوى لأن عدم المساواة بين الجنسين يقلل من قدرتهن على التفاوض بشأن استخدام الرفالات، وعلى إمكانية الحصول على الخدمات والتثقيف، ويزيد من تعرضهن للعنف والانتهاك الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب. وعلاوة على ذلك، تلد كل سنة ١٤ مليون شابة تقريباً تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاماً. وتحدث أغلبية ولادات المراهقات في العالم النامي، حيث غالباً ما تتراوح نسبة النساء اللاتي يلدن أول مولود لهن قبل سن ١٨ بين ٢٥ و ٥٠ في المائة^(٤). والسبب الرئيسي لوفاة الشباب اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة هو الحمل، مع كون مضاعفات الولادة والإجهاض غير المأمون العاملين الرئيسيين للوفاة (انظر A/60/61-E/2005/7).

وبدون قيادة الشباب وبناء قدراتهم ومشاركتهم مشاركة مجدية، لا يمكن لهذه الأرقام إلا أن تزداد سوءاً. والشباب جزء من كل الدوائر الجماهيرية. والشباب هم النساء والرجال والأشخاص المتعايشون مع عدوى فيروس الإيدز والمثليات والمثليون ومشتبهو الجنسين ومغايري الهوية الجنسية ومن يتعاطون المخدرات بالحقن والمشتغلون بالجنس، داخل المدرسة وخارجها، والعاملون أو الباحثون عن العمل والمتدينون؛ وفي جميع الحالات، تتوفر للشباب قدرات هائلة لتحقيق تغير إيجابي في مجتمعاتهم عندما تدعمهم المهارات والمعارف والموارد المناسبة. وفي عام ١٩٩٤، تم الاعتراف لأول مرة بحق الشباب في المشاركة وبحقيقة صحتهم الإنجابية وحقوقهم فيها. وتتيح الذكرى السنوية الخامسة عشرة المقبلة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية فرصة هامة لسماع أصوات الشباب ومطالبة الحكومات بأن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالأهداف التي حددها المؤتمر لعام ٢٠١٥.

ما الذي يحتاجه الشباب - العد التنازلي لعام ٢٠١٥

- إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل والتثقيف الجنسي الشامل والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

(٣) منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، "حصول الجميع على الخدمات - رفع مستوى أولوية التدخلات لمواجهة عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في القطاع الصحي، تقرير مرحلي، ٢٠٠٧".

(٤) Alan Guttmacher Institute، "Into a new world: young women's sexual and reproductive lives" (٤) متوفر في العنوان التالي على الإنترنت: http://www.agi-usa.org/pubs/new_world_engl.html.

- يجب على المجتمع الدولي أن يقر بأن التثقيف الجنسي الشامل حق ينبغي أن يُتاح لكل الشباب، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الثقافي أو الديني أو الجنسي أو وضعهم فيما يتعلق بعدوى فيروس الإيدز.
- الاعتراف باحتياجات الشباب والمراهقين المتزايدة والخاصة، بما فيها مسائل الصحة الإنجابية والجنسية، ومراعاة الحالات الخاصة التي يواجهونها، لا سيما تلك التي تواجهها الشابات.
- إدراك آثار العنف القائم على نوع الجنس والزواج المبكر على نمو الفتيات والشابات.
- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والمناخين أن يكملوا ويعززوا الجهود التي تبذلها الحكومات لحشد الموارد الكافية وتوفيرها من أجل تلبية احتياجات الشباب (انظر A/S-21/5/Add.1).
- الاعتراف بالشباب ومنظمات الشباب ودعمهم بوصفهم شركاء لا غنى عنهم في عمليات اتخاذ القرارات والتنمية، وذلك بإشراك منظمات الشباب في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم المتصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
- الإسهام في بناء قدرات الشباب وتعزيز مشاركتهم مشاركة مستدامة وإقامة شراكات معهم.
- إتاحة مزيد من الفرص للشباب لإدراج الدخل والحصول على التمويل والأموال من أجل إقامة مشاريع ومنظمات يستفيد منها الشباب ويديرونها وتركز على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

إعمال الحقوق

مقدمة: تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية والحق فيها عن طريق نهج قائم على الحقوق

لا يمكن تحقيق الصحة الجنسية والإنجابية الكاملة للجميع دون احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ولكن، في الواقع، قد يكون من الصعب تنفيذ مشاريع الصحة الجنسية والإنجابية باستخدام النهج القائم على الحقوق. فهناك أحياناً فرق شاسع بين الحقوق الدولية والوقائع المحلية.

وقد ناقش المؤتمر المعني بالحقوق والوقائع في مجال تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، الذي نظّمته منظمة حوافز الشباب ومؤسسة السكان العالمية يومي

١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، في روتردام، هولندا، نهجاً قائماً على الحقوق تجاه الصحة الجنسية والإنجابية في إطار الوقائع التي يعيشها المشاركون في بيعات عملهم، وذلك بهدف تحقيق الصحة الإنجابية للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

ما المقصود بنهج قائم على الحقوق؟

ترد قواعد حقوق الإنسان ومعاييرها ومبادئها في المعاهدات والإعلانات الدولية والإقليمية، وهي تشمل مبادئ المساواة والتمكين والمشاركة وعدم التمييز^(٥). وعندما يُصدق عليها، تصبح ملزمة قانوناً وتكون الدول ملزمة بحماية حقوق الإنسان هذه وتعزيزها وإعمالها.

ويعني النهج القائم على الحقوق تجاه الصحة دمج قواعد حقوق الإنسان ومبادئها في وضع السياسات والبرامج المتصلة بالصحة وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وتشمل هذه الحقوق الكرامة الإنسانية، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الضعيفة وحقوقها، والتشديد على ضمان إمكانية وصول الجميع إلى النظم الصحية. ولابدأي المساواة وعدم التمييز أهمية محورية، بما في ذلك بوجه خاص عدم التمييز على أساس نوع الجنس وأدوار الجنسين. ويتطلب دمج حقوق الإنسان في التنمية أيضاً جهوداً خاصة لتمكين الفقراء، وضمان مشاركتهم في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، وإدماج آليات مساءلة يمكنهم الوصول إليها^(٦).

النهج القائم على الحقوق تجاه الصحة الجنسية والإنجابية

إن النهج القائم على الحقوق يُقدّر ويحترم كل الناس بوصفهم كائنات جنسية وإنجابية لديها الحق في الحصول على المعلومات الصحيحة والوصول إلى الخدمات والتثقيف، ولكنها أيضاً بحاجة إلى الحماية من أشكال العدوى المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية، والعنف، والإكراه، والتمييز، والوصم، والحمل غير المرغوب. ويدعو النهج القائم على الحقوق إلى توفير الظروف التي تسمح للناس بأن يعيشوا جميع جوانب حياتهم الجنسية بثقة ومتعة وسلامة.

(٥) متوفر في العنوان التالي على الإنترنت: www.unhcr.ch/development/right.html.

(٦) انظر www.who.int/trade/glossary/story054/en.

ما هي أهمية النهج القائم على الحقوق تجاه الصحة الجنسية والإنجابية؟

تعد حالات الحمل غير المرغوب وأشكال العدوى بفيروس الإيدز والعنف القائم على نوع الجنس والعنف القائم على رهاب المثليين والعنف الجنسي وعدم إتاحة التعليم للنساء والفتيات، من بين عواقب عدم التقيد بالنهج القائم على الحقوق. ولن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (لا سيما الأهداف ٣ و ٤ و ٥ و ٦) دون توفير الصحة الجنسية والإنجابية والحق فيها. وسيبقى برنامج عمل القاهرة المدرج في الغاية التي أُضيفت إلى الهدف ٥ في عام ٢٠٠٥ "الصحة الإنجابية للجميع في عام ٢٠١٥" بعيد المنال.

ولما كان العديد من البلدان قد اعترفت بالصحة الجنسية والإنجابية للأشخاص وحقوقهم فيها بتوقيع معاهدات وإعلانات دولية، فإن من الممكن تحميل الحكومات، بوصفها الجهات المسؤولة الرئيسية، مسؤولية أعمال الحقوق واستخدامها للتغلب على هذه التحديات. غير أن للمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني دوراً هاماً تضطلع به في توفير الصحة الجنسية والإنجابية والحق فيها، سواء بوصفها صاحبة الحقوق أو الجهة المسؤولة تجاه الفئات المستهدفة وتجاه مساءلة حكوماتها. والواقع أن لكل فرد دوراً يقوم به، سواء في حياته المهنية أو الخاصة.

ولإبراز أهمية النهج القائم على الحقوق تجاه الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، اعتمد المشاركون في مؤتمر "الحقوق والوقائع في مجال تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية" (روتردام، ١٠-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) البالغ عددهم ٢٥٠ مشاركاً من ٥ قارات مختلفة التوصيات التالية:

لتوفير الصحة الجنسية والإنجابية والحق فيها، يجب تطبيق حقوق الإنسان على الحياة الجنسية.

ونحن، المشاركون في هذا المؤتمر، نرى أنه بتطبيق المبادئ القائمة على الحقوق، سنساهم في توفير الصحة الجنسية والإنجابية وإعمال الحق فيها للجميع.

لذلك، نحث بأنفسنا وبزملائنا من المنظمات غير الحكومية ورأسمي السياسات على جميع المستويات إلى تطبيق النهج القائمة على الحقوق عن طريق ما يلي:

- الدعوة إلى التنفيذ التام لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤ ومنهاج عمل بيجين والعمل من أجل ذلك
- الدعوة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز بوجه خاص على الهدف ٣ - المساواة بين الجنسين، والهدف ٥ - صحة الأمومة - هدف توفير الصحة الإنجابية للجميع في عام ٢٠١٥
- ضمان مشاركة مجدية لكل الأطراف المعنية على جميع مستويات اتخاذ القرارات داخل منظماتنا وداخل الهيئات الحكومية
- العمل على توفير التثقيف الجنسي الشامل القائم على الحقوق وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية للجميع مع تركيز خاص على الشباب
- تعزيز نهج إيجابي تجاه الحياة الجنسية بتعزيز الظروف التي تسمح للناس بأن يعيشوا جميع جوانب حياتهم الجنسية بثقة ومتعة وسلامة
- تشجيع عدم التمييز والتمكين والمشاركة والمساءلة داخل منظماتنا وبرامجنا ومشاريعنا
- رصد تقييد الحكومات بالمعاهدات القائمة على الحقوق على صعيد الأمم المتحدة وعلى الصعيد الإقليمي والعمل عند الحاجة لضمان وفاء الحكومات بالتزاماتها
- توفير ما يكفي من اعتمادات الميزانية وأموال المانحين لوضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعزز الصحة الجنسية والإنجابية وإعمال الحق فيها على جميع الأصعدة والتي تتيح مشاركة مجدية لكل الأطراف المعنية
- سد الفجوة بين النهج القائمة على الحقوق الموجهة نحو العمليات ومتطلبات المانحين الموجهة نحو النتائج بالتزامات طويلة الأجل ونتائج موجهة نحو العمليات
- إيجاد وتوفير أدوات عملية لتطبيق النهج القائم على الحقوق تطبيقاً فعالاً